A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/43/329
17 May 1988
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH

الدورة الثالثة والاربعون
البند ١١٦ من القائمة الاولية*

تخطيط البرامج

إعداد الخطة المتوسطة الاجل المقبلة

مذكرة من الامين العام

أولا - معلومات أساسية

١ - في أيلول/سبتمبر ١٩٨٧ ، قدم تقرير الامين العام المعنون "تصورات تتناول أعمال الامم المتحدة في التسعينات" (A/42/512 ، الضميمة) إلى الجمعية العامة عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق واللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية . وكان القصد من ورقة "التصورات" هو أن تكون بمثابة الاساس لمقدمة الخطة المتوسطة الاجل التي تبدأ في عام ١٩٩٢ . وقد قدمت هذه الورقة عملا بأحكام الفقرة ٣ (ب) من الجزء الثاني من القرار ٤١/٢١٣ المؤرخ في ١٩ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٦ ، التي دعت الجمعية العامة بموجبها إلى تحسين عملية التشاور لإعداد الخطة المتوسطة الاجل عن طريق جملة أمور منها عرض مقدمة الخطة المتوسطة الاجل على الدول الاعضاء لاجراء مشاورات واسعة بشأنها .

٢ - وخلال نظر الجمعية العامة في ورقة "التصورات" في دورتها الثانية والاربعين ، أدلى عدد من الوفود بتعليقات مبدئية حول طبيعة هذه الوثيقة .

* A/43/50 .

٣ - وفي الدورة ذاتها ، اتخذت الجمعية العامة القرار ٢١٥/٤٢ المؤرخ في ٢١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، الذي طلبت فيه إلى الأمين العام بموجب الفقرة الثالثة من الجزء الثاني من القرار ، أن يجمع المزيد من آراء الدول الأعضاء وتعليقاتها ومقترحاتها بشأن ورقة "التصورات" . وبعد ذلك قدمت الدول الأعضاء مزيدا من الملاحظات حول الورقة استجابة لمذكرة شفوية من الأمين العام بشأن الموضوع .

٤ - ولدى قيام الأمين العام بوضع مشروع مقدمة الخطة المتوسطة الأجل التي تبدأ في عام ١٩٩٢ ، رجع أيضا الى عدد من المصادر الأخرى ، وبصفة أساسية ميثاق الأمم المتحدة ، ومقررات الأمم المتحدة ولا سيما قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، وتعليقات على الورقة من داخل الأمانة العامة والوكالات المتخصصة .

٥ - ويقدم الأمين العام مشروع المقدمة في مرفق هذه الوثيقة وفقا للأنظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج ، والجوانب البرنامجية للميزانية ، ورصد التنفيذ ، وأساليب التقييم ، ولا سيما البند ٣-٧ والقاعدة ١٠٣ - ٧ . وينص البند ٣-٧ على ما يلي :

"تسبق الخطة مقدمة تشكل عنصرا أساسيا رئيسيا في عملية التخطيط وينبغي أن :

"(أ) تبرز ، بطريقة منسقة ، وجهات السياسة العامة لمنظومة الأمم المتحدة ؛

"(ب) تبين أهداف الخطة المتوسطة الأجل واستراتيجيتها واتجاهاتها المستخلصة من الولايات التي تعكس الأولويات التي تحددها المنظمات الحكومية الدولية ؛

"(ج) تحتوي على مقترحات الأمين العام بشأن الولايات ."

٦ - وقد استرشد الأمين العام في التعليقات الواردة في الفرع الثالث من المرفق بشأن الأولويات ، بالبند ٣ - ١٥ الذي ينص على ما يلي :

"تكون هذه الأولويات مستندة إلى أهمية الهدف للدول الاعضاء ، وقدرة المنظمة على تحقيقه ، والفعالية والفائدة الحقيقية للنتائج المتوخاة" .

٧ - وقد وضع الأمين العام أيضا في الاعتبار المعيار المقترح في ورقة "التصورات" ، وهو أنه يمكن النظر إلى مسألة ما على أنها ذات أولوية إذا "كان من طبيعة الهدف المنشود أن تثبت بالنسبة لتحقيقه أهمية اتخاذ اجراءات متعددة الاطراف" (A/42/512 ، الضميمة ، ص ٨) . وثمة اعتبار ثالث هو مدى ما تؤدي إليه الانشطة المقترحة من المزيد من تقدم الامم المتحدة نحو بلوغ هدفها المتمثل في صون السلم والامن الدوليين عن طريق تحقيق المقاصد المبينة في الميثاق .

٨ - وامتثالا لاحكام قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٢ ، تقدم الامانة العامة لاول مرة مشروع مقدمة الخطة المتوسطة الأجل المقبلة لإجراء مشاورات واسعة بشأنها مع الدول الاعضاء وفيما بينها قبل أن يبدأ العمل في وضع الخطة . وعليه ، يدعو الأمين العام الدول الاعضاء إلى دراسة وتأييد تعليقاته بشأن أولويات الامم المتحدة في العقد القادم على النحو الوارد في الفرع الثالث من المرفق .

٩ - وفي الوقت نفسه ، ونظرا لضرورة التقيد بجدول المشاورات مع الاجهزة الحكومية الدولية على نحو ما دعا إليه قرار الجمعية العامة ٢١٥/٤٢ وما ورد بيانه في الفقرتين ١ و ١٣ والمرفق الاول من الوثيقة E/AC.51/1988/6 ، سوف تقترح الامانة العامة بالتالي على الدول الاعضاء أن تؤيد هيكل الخطة كما ورد في الفرع الاول جيم من مشروع المقدمة .

المرفق

مشروع مقدمة للخطة المتوسطة الاجل التي تبدأ في عام ١٩٩٢

تمهيد : العالم في التسعينات

١ - كان انشاء الامم المتحدة لتحقيق غايات سامية وبسيطة معا ، ذلك أن صون السلم والامن الدوليين ، واحترام سلطان القانون وكرامة الانسان وقدره ، واحترام المساواة في الحقوق بين الرجل والمرأة وبين الامم كبيرها وصغيرها ، والنهوض بالتقدم الاجتماعي ورفع مستوى الحياة في جو أرحب من الحرية ، كلها مُثل عليا يتفهمها ذوو النويا الطيبة كافة ويشاركون فيها دون تردد .

٢ - وقد شهدنا ، منذ انشاء الامم المتحدة ، تحسنا هائلا في نوعية حياة الملايين من البشر . إذ كان العالم في سنة ١٩٤٥ قد مزقته الحرب وكانت مساحات شاسعة من إقليمه ترزح تحت نير الاستعمار . وفي السنوات التي انقضت منذ ذلك الوقت ، أمكن تجنب نشوب صراع عالمي . وبعيش الآن الغالبية العظمى من الشعوب في دول مستقلة تتولى أمور تنميتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وتم تطوير القانون الدولي وتوسيع نطاقه على نحو ما يحدث من قبل ، وأخذ ادراك الجماهير لحقوق الانسان ينتشر ويتعمق في جميع البلدان . واتسع نطاق الاقتصاد العالمي بمعدل لم يسبق له مثيل . وتم احراز تقدم لا بأس به في انشاء الهياكل الاساسية للتنمية الاجتماعية وتحسين رفاهية الشعوب .

٣ - ولكن الحالة التي عليها الشؤون العالمية الآن تبعث على الانزعاج الشديد في كثير من النواحي ، إذا ما قسناها بالمثل العليا للمنظمة . وما زال الشوط بعيدا بين نظام الأمن الجماعي المتوخى في الميثاق وبين تحقيق إمكانياته بالكامل ، وما زال العنف وعدم الاستقرار يتفشيان في أنحاء العالم . والقانون الدولي موضع تجاهل في أغلب الاحيان . وفي كل يوم يجري امتهان كرامة الكثير من بني الانسان في أنحاء العالم كافة . وغالبا ما تخضع حقوق الشعوب والامم الاضعف لسلطة الاقوياء . وما زال نظام الفصل العنصري القمعي قائما في مكانه . وما زال الانفاق الباهظ وغير المنتج على الاسلحة يتصاعد باستمرار . ويتفشى الفقر والبؤس والجوع . ويزداد عدد الاميين أكثر من أي وقت مضى . وما زالت أوجه التفاوت داخل الدول وفيما بينها مصدر إحباط وعدم استقرار . ويهدد التدهور المستمر للبيئة العالم الذي سترثه الاجيال القادمة .

٤ - ورغم الأخطار الحالية ، هناك عوامل إيجابية تنطوي على إمكانية تغيير الحالة الراهنة . فقد أصبح في متناول الانسان بفضل قوته وبراعته القضاء على الجوع والفقر والجهل على صعيد العالم . وأسهم تحسين الاتصالات وانتشار المعلومات في تنوير العالم بشكل لم يحدث من قبل . وأصبحت لدينا المزيد من نفاذ البصيرة لإدراك الصلات القائمة بين قضايا السلم والتنمية والبيئة والموارد والسكان ، والتسليم بأن هذه ليست مسائل منفصلة بل مترابطة . ويتصدى المجتمع الدولي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بمزيد من التركيز . ويزداد الادراك لاهمية الترابط بين الدول والحاجة إلى عمل جماعي لحل المشاكل المشتركة . كما يزداد الاعتراف بالإسهام الإيجابي للمنظمات غير الحكومية واهمية التأييد الشعبي للتعاون الدولي .

٥ - وسوف يتشكل نوع العالم الذي ستعمل في نطاقه الامم المتحدة في التسعينات إلى حد بعد بهذه وغيرها من الاتجاهات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية التي أصبحت الآن على درجة من الاتساع والعمق تكفي لتمييزها . بيد أن مسار الاحداث سوف يتأثر أيضا بتطورات مازالت في طور الظهور دون أن تستبين . وينبغي للدول الأعضاء ، لدى تقييم ما يمكن للامم المتحدة أن تضطلع به في التسعينات ، أن تأخذ في الاعتبار ما تم احرازه من تقدم ، والتغيرات الهائلة التي تطرأ على طبيعة ما تواجهه من مشاكل ، والوسائل المتاحة لحلها .

٦ - وتعمل التكنولوجيا الجديدة والمعارف الجديدة على كسر الحواجز واتاحة التلاقي بين الشعوب وجها لوجه على نحو كان متعذرا من قبل . وتقودنا الحدود الكائنة تحت البحار وفي الفضاء الخارجي إلى ممارسة أنشطة سلمية وانتاجية عن طريق التعاون الدولي . وقد زودنا استكشاف الفضاء والمحيطات وسرعة المواصلات والنقل بنظرة للعالم ولامكانياته تستوجب اضفاء منظور جديد على المنازعات والخلافات الدولية فيما بين الشعوب . ويمكن استغلال القوة الهائلة للعلم والتكنولوجيا فيما ينفع الجميع إذا ما أُحسن ترويضها وتوجيهها . ومن الضروري أن يتمكن الجميع من المشاركة في أوجه التقدم هذه وألا تستغل للإضرار بالبشرية .

٧ - وقد تصبح طبيعة قضايا الامن الدولي أكثر دقة واستعصاء على المعالجة . وسيظل العالم يواجه مشكلة المنازعات الاقليمية ، وهي وإن كانت محدودة النطاق بدرجة أكبر من الحروب العالمية إلا أنها لا تزال تنطوي على تكاليف رهيبة من الأرواح والموارد . وسوف يزداد احتياجنا إلى تفهم أفضل لطبيعة مصادرها المتباينة . ففي بعض الحالات قد يصدر السبب الكامن وراء الصراع عن التنافس بين الدول العظمى ، وقد تكون أوجه الشذوذ الهيكلية التي خلفها الاستعمار هي الأصل الكامن وراء الصراع في حالات أخرى .

وقد تكون ضغوط المجتمع الناجمة عن قصور التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي السبب الاول لعدم الاستقرار في بعض المناطق . ومن الممكن أن تتسبب العوامل الإثنية أو الدينية في توترات تؤدي إلى نشوب العنف بين البلدان والشعوب . وحتى إذا أمكن حل بعض المشاكل المعينة فمن المرجع أن يتطلب ذلك الكثير من الوقت وأن يكون باهظ التكلفة من حيث الموارد المالية والبشرية . وسيكون من الضروري أيضا استحداث وسائل تساعد على استباق الازمات السياسية التي توشك على الوقوع ومحاولة تهيئة ظروف تفضي إلى المواءمة بين المصالح الوطنية المتشعبة .

٨ - ومن الامور التي قوبلت بترحاب شديد تلك الاتفاقات المتعلقة بإزالة القذائف النووية المتوسطة المدى والاقصر مدى واحتمالات التوصل إلى اتفاق بشأن إجراء تخفيض في الاسلحة الاستراتيجية النووية بنسبة ٥٠ في المائة . غير أن ذلك يكشف عن الافتقار إلى نجاح نسبي مقابل في مفاوضات نزع السلاح المتعددة الاطراف بشأن أسلحة التدمير الشامل أو الاسلحة التقليدية أو الحد من عمليات النقل الدولي للاسلحة . وبخلاف المفاوضات بشأن الاسلحة الكيميائية حيث الآفاق جيدة نسبيا للتوصل إلى اتفاقات اضافية ، فإن التقدم هنا سوف يتوقف على عاملين . الاول ، وجوب أن تحقق البلدان منفردة ، والامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى ، قدرا أكبر من الشعور بالامن فيما بين الامم عن طريق الحد من المنازعات . وثانيا ، ينبغي لجميع البلدان بما في ذلك كبار الموردين للاسلحة والبلدان النامية على السواء ، أن تقاوم الإغراء بشراء أو بيع المزيد من الاسلحة . وقد يتطلب ذلك تطوير معايير واتجاهات دولية جديدة ، بما في ذلك تغيير طريقة تفكيرنا في التجارة الدولية للاسلحة وامتلاك وعرض الاسلحة كرمز للعزة الوطنية . وفي الوقت نفسه ، نحن بحاجة إلى ايجاد أرضية مشتركة بين الذين يصرون على وجوب انفاق الاموال المفرج عنها عن طريق نزع السلاح على المساعدات الاقتصادية الدولية وبين الذين هم مقتنعون بنفس الدرجة بأن تنفق هذه الاموال على التحقق وعلى احتياجاتهم المحلية .

٩ - ولابد للشعور المتزايد بالترابط بين الدول أن يساعد المجتمع العالمي على ادراك المشاكل المشتركة واتخاذ إجراء بشأنها . وعلى ذلك ، سيكون للقانون الدولي قدر أكبر من الاهمية وسوف يتطلب الامر بذل جهد مجدد لوضع القوانين وتدوينها . وهذا أمر هام بصفة خاصة لمعاونتنا على التعامل مع الارهاب الدولي الذي وإن تشعبت أسبابه إلا أن حله يتطلب نهجا مشتركا واجراءات مشتركة .

١٠ - ومن الآثار الأخرى للترابط المتنامي ما قد يأخذ شكل اتباع نهج عالمي بدرجة أكبر ازاء حقوق الانسان والجهود الانسانية والاجتماعية . ذلك أن مشاكل الظلم والفقر والمعاناة البشرية جزء من الوضع الانساني المشترك ، وهي متماثلة بدرجة أكبر مما قد توحي به سطحيا الخلافات الظاهرة بين الدول . ولدى البلدان والثقافات والشعوب كافة الكثير مما تسهم به في حلها . وقد تجد الحكومات ذات النظرة الضيقة لسيادتها وحقوقها الخاصة أن شعوبها قد سبقتها في التماس وطلب حلول مبتكرة دولية ومتعددة الأطراف لهذا النوع من المشاكل .

١١ - وسوف تستمر بعض القيود القائمة في إعاقة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، ولكن ينبغي أن تتواصل الجهود المبذولة للنهوض بها والتوسع فيها . وتقع على عاتق الحكومات الوطنية للبلدان المتقدمة النمو والنامية بالدرجة الأولى مسؤولية إقرار وتنفيذ سياسات تحقق هذه الغاية . وقد ينبثق التقدم عن مجموعة أوسع من الاستراتيجيات التي تستفيد كل الاستفادة من المهارات الفردية والوطنية ، ومن الموارد المادية والبشرية ، ومن امكانيات التعاون الاقليمي ودون الاقليمي فيما بين البلدان النامية . وسوف يتطلب ذلك أيضا النجاح في حل مشاكل الديون والسلع وتدفقات الموارد وتهيئة الأوضاع التي تتيح لكل البلدان أن تؤدي دورها بالكامل في الانتاج والتوزيع العالميين للسلع والبضائع والخدمات بصفة متزايدة . ولابد أن يساعد في هذه العملية أيضا زيادة المشاركة في أوجه التقدم في ميدان التكنولوجيا والوصول إلى أسواق رأس المال . وسوف تتطلب تنمية الموارد البشرية اهتماما خاصا ، بما في ذلك العمل على القضاء على الفقر المطلق المتفشي في كثير من البلدان النامية .

١٢ - وسوف يسفر التوسع والتنوع المستمرين في الانتاج والتوزيع العالميين وكذلك انشاء تجمعات اقتصادية أكبر وأكثر تكاملا ، عن تغييرات كبيرة في هيكل الاقتصاد العالمي وتسييره وادارته . وسوف تزداد أهمية الدور الذي تقوم به الشركات عبر الوطنية في هذه العملية . ولابد من أن يؤخذ في الاعتبار إعادة توجيه السياسات الاقتصادية الدولية للبلدان الرئيسية ذات الاقتصاد المخطط مركزيا . وستكون هناك حاجة إلى قدر أكبر من المشاركة في مسؤولية ادارة الاقتصاد العالمي والاستفادة منها ، خاصة إذا أريد إزالة العقبات الحالية التي تعوق التقدم في البلدان النامية .

١٣ - وسوف تتطلب القضايا الاجتماعية تعاونا دوليا مكثفا بدرجة أكبر نظرا لأن الكثير من المشاكل المحلية تنبع من الظواهر العالمية ذاتها أو تأخذ سمات متماثلة

في بلدان تختلف نظمها الاجتماعية ومستوياتها الانمائية . وسوف يتطلب إحداث تحولات رئيسية في تركيب السكان والتحضر السريع والتقدم التكنولوجي وتحول الهياكل الاقتصادية والمهنية ، تعديلات كبيرة في السياسة الاجتماعية وإعادة توجيه الموارد وتغييرات مؤسسية لتحقيق الاهداف الاجتماعية . ومن شأن زيادة تفهم طبيعة التنمية أن تركز الاهتمام على التكامل بين الاستثمار المادي والاستثمار في مجال الموارد البشرية ، والتركيز بدرجة أكبر على البرامج الاجتماعية التي تزيد من الطاقة الانتاجية ومشاركة أعضاء المجتمع كافة . وسوف يوجه الاصلاح المؤسسي نحو توفير حوافز ودوافع أفضل ومكافأة على الاداء أكثر عدلا ، فضلا عن النهوض برفاهية المجموعات الاكثر ضعفا في المجتمع . وفي الوقت نفسه ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يقف على أهبة الاستعداد لتوفير المساعدات الانسانية للاجئين وللذين يعانون من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الانسان .

١٤ - هذه الاتجاهات المعقدة والمتباينة ، والمتناقضة في الاغلب ، في ميادين الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا سوف تساعد على تشكليل العقد القادم . وسوف تستمر الدول القومية بالطبع في القيام بالدور الرئيسي في تصريف الشؤون الدولية في المستقبل . ولكن ، هناك أسباب مقنعة لاتخاذ قرارات حكومية عملية للعمل معا من أجل الصالح المشترك ، وهذا ينبغي أن يؤدي منطقيا إلى قدر أكبر من الاعتماد على المنظمات الدولية . وعلى الامم المتحدة أن تعمل في العقد القادم من أجل تشجيع الخيارات الرشيدة من خلال فعالية برامجها والقدرة التي تتيحها للحل المتعدد الاطراف للمشاكل والتسوية المتعددة الاطراف للمنازعات . وسوف تتوقف فعالية المنظمة في مواجهة هذا التحدي على تأييد دولها الاعضاء والتزامها بالاستفادة الكاملة من امكانيات الامم المتحدة وتنفيذ برامج العمل المشترك المتفق عليها .

أولا - إطار للخطة المتوسطة الاجل المقبلة

ألف - معلومات أساسية

١٥ - تشهد الخطة المتوسطة الاجل المقبلة الذكري السنوية الخمسين لتأسيس هذه المنظمة . ومع دخول الامم المتحدة نصف القرن الثاني من عمرها ، فإن ما تراكم من تجارب وخبرات خلال الخمسين سنة الاولى سوف يمكن المجتمع الدولي من تعزيز ما تم إنجازه من أعمال منذ عام ١٩٤٥ . وعلى العموم ، ينبغي تطبيق المعايير التي تم وضعها ؛ وأن يستفاد من نتائج البحوث ؛ وأن يوضع ما تم التوصل اليه من اتفاقات في

محافل الامم المتحدة موضع التطبيق . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن تكون الامم المتحدة على استعداد لمواجهة حالات عدم التيقن وتكييف أنشطتها حسب الظروف المتغيرة .

١٦ - ويجري تقديم هذه الآراء بشأن أهداف الامم المتحدة وأدواتها الرئيسية في وقت تواجه فيه المنظمة صعوبات خطيرة للغاية وتضطلع بعدد من الاصلاحات ، بما في ذلك تخفيض عدد الموظفين العاملين بها . وثمة افتراضان يكمنان وراء النهج المتبع إزاء الخطة . أولهما أنه مع بداية العقد القادم وربما قبله ، سوف تكون الازمة المالية الراهنة من أحداث الماضي . والثاني أن جميع الدول الاعضاء سوف تثبت من خلال أعمالها التزامها المتجدد بالتعاون الدولي عن طريق الامم المتحدة . وفي الوقت نفسه ، يتعين تقييم وتحسين فعالية الامم المتحدة وكفاءتها بالنسبة للمقاصد الاساسية للمنظمة .

١٧ - وينبغي للامم المتحدة ، من أجل الاضطلاع بمهمتها واستحقاق الثقة الموضوعة فيها ، أن تتحرى باستمرار أوجه عيوبها وأن تهتدي إلى حلول لها . ولابد أن تكون حماية استقلال الخدمة المدنية الدولية ، على النحو الوارد في الميثاق ، جزءا لا يتجزأ من السعي إلى الكفاءة . وتتطلب الكفاءة أيضا استخدام أموال الميزانية والاموال الخارجة عن الميزانية وفقا للاولويات والمعايير ذاتها في دعم أنشطة المنظمة .

١٨ - لذلك ، تحتاج المنظمة إلى تعزيز مهامها الاساسية . والخطة المتوسطة الاجل هي واحدة من الادوات التي لديها لتحقيق هذا الهدف . وينبغي للخطة أن توضح توجهاتنا على صعيد السياسة العامة ، وولاياتنا وأولوياتنا ونوع الانشطة التي سيجري الاضطلاع بها لتعزيز مقاصد الميثاق خلال فترة معينة من عمر المنظمة . لذلك ينبغي أن تكون الخطة أداة واضحة وديناميكية لا تقتصر على تشكيل ميزانياتنا البرنامجية المتعاقبة وإنما توجه أيضا الهيئات التشريعية والامانة العامة فيما تبذله من مساع . وينبغي للخطة أن تكون محل تركيز رئيسي للمناقشة بين الامانة العامة والدول الاعضاء وفيما بين الدول الاعضاء ، وأن يتم ذلك ليس فقط أثناء إعداد الخطة وإنما خلال تنفيذها أيضا .لذلك سوف يكون إجراء تبادل مبكر للآراء حول مقدمة الخطة المتوسطة الاجل موضع ترحيب خاص .

١٩ - وتوضح هذه المقدمة وجهات السياسة العامة للامم المتحدة وأهدافها وولاياتها وأولوياتها في التسعينات بيد أنه قد يكون من المفيد أن نورد باختصار في البداية وصفا لادوات المنظمة ووسائل العمل المتاحة لها وهيكل الخطة .

باء - الادوات ووسائل العمل

٣٠ - لابد من التذكير في بادئ الامر بأن نجاح الامم المتحدة يتوقف على العمل التعاوني المشترك بين الدول الاعضاء في هذه المنظمة . ويتوقف نجاح الامم المتحدة أساسا على التزام الاعضاء بتنفيذ ما اتخذوه من مقررات في الامم المتحدة . ولا يمكن تحقيق مقاصد المنظمة إلا من خلال العمل المتعدد الاطراف والمتفق عليه بين أعضائها .

٣١ - ولا يمكن للامم المتحدة ، شأنها في ذلك شأن المنظمات الاخرى ذات الدعوة والرسالة العالميتين ، أن تضطلع بمهمتها دون أن تكون لها شخصية خاصة بها . إن الميثاق يؤكد استقلال الخدمة المدنية الدولية ، الامر الذي يلزم الموظفين والدول الاعضاء معا باحترام الطابع الدولي الصرف للامانة العامة للامم المتحدة ، التي تحددت وظائفها في الفصل الخامس عشر من الميثاق . وسوف يستمر الامين العام في الاضطلاع بكامل المسؤوليات الموكلة اليه ، وخاصة الحق في أن ينبه مجلس الامن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والامن الدوليين . أما شتى ادارات الامانة العامة ومراكزها ومكاتبها ، واللجان الاقتصادية والاجتماعية الاقليمية ، وتنوع وخبرة ودراية الامانة العامة ، عموما ، فهي موارد فريدة لا يمكن الاستعاضة عنها وتوجد تحت تصرف المجتمع الدولي . وتشمل أدوات الامم المتحدة أيضا الهيئات التي قصد بها أن تعالج مشاكل رئيسية خاصة من مشاكل المجتمع الدولي ، والتي عملت منذ انشائها على تطوير زخم ودراية خاصة بها ، مثل مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ومؤتمر نزع السلاح .

٣٢ - وتشكل برامج الامم المتحدة أداة حيوية أخرى . وقد وضعت هذه البرامج التي أنشئت لمختلف الاغراض الاقتصادية والاجتماعية والانسانية ، تحت قيادة الامين العام وتستمد معظم مواردها من التبرعات . وتشكل منظمة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وبرنامج الاغذية العالمي ، إسهاما لا غنى عنه في تحقيق رفاهية الشعوب في كثير من البلدان .

٣٣ - وللوكالات المتخصصة التابعة لمنظومة الامم المتحدة مسؤوليات واسعة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وفي وضع المعايير ، وفي تعزيز حقوق الانسان ، وتوفير الخدمات الانسانية والصحية . ومن الضروري أن تكون برامج الامم المتحدة مكملة لعمل الوكالات المتخصصة وليست ازدواجا لهذا العمل . وتتحمل هذه الوكالات مسؤولية أساسية متعددة الاطراف بالنسبة للمواضيع التي أنشئت خصيصا لمعالجتها .

٢٤ - ومن أولى وسائل العمل المتاحة للأمانة العامة نشاط الأمين العام نفسه . إذ أن وظيفته بصفته المسؤول الاداري الأول بالمنظمة ، ومسؤوليته عن تقديم تقرير سنوي إلى الجمعية العامة عن أعمال المنظمة ، وحقه في أن ينبه مجلس الأمن إلى أية مسألة يرى أنها قد تهدد حفظ السلم والأمن الدوليين ، كل هذا يعده للقيام بدور محوري في مساعدة المجتمع الدولي لتحقيق أهداف الميثاق .

٢٥ - والمساعي الحميدة التي يقوم بها الأمين العام ، وملاحيته للتعليق على مجموعة واسعة من القضايا أو تقديم تقرير عنها أمام المنظمة ، وإيفاده مبعوثين خاصين أو بعثات خاصة ، بالتشاور الوثيق في أغلب الاحيان مع مجلس الأمن أو استنادا إلى مقرراته ، ووزع قوات صيانة السلم وتوجيهها ، كل ذلك يشكل وسيلة عمل بالغة القيمة لدى المنظمة .

٢٦ - وبالإضافة إلى ذلك ، تقوم الأمانة العامة بتشجيع وتسهيل التعاون التقني دعما للتنمية . وتقوم بتوفير الخدمات الاستشارية التقنية للحكومات وغيرها ، وحماية اللاجئين ومساعدة ضحايا الكوارث الطبيعية .

٢٧ - ولدى الأمانة العامة أيضا وسيلة الاتصال مباشرة بوسائط الإعلام والرأي العام . ويتم ذلك على سبيل المثال ، عن طريق المرافق الإعلامية في المقر ومراكز الإعلام في أنحاء العالم ، والتفاعل مع المنظمات غير الحكومية ، والمنشورات التقنية والمعدة للمبيع .

٢٨ - والفئة التالية من فئات النشاط تتضمن الخدمات المقدمة لمحافل التداول والتفاوض وتشمل التخطيط الفني والتقني للاجتماعات والمؤتمرات وتقديم الخدمات لها بجميع اللغات الرسمية للمنظمة وصياغة الوثائق واصدارها .

٢٩ - وهناك أنشطة للدعم ذات طبيعة أكثر عمومية وتشمل جمع المعلومات والاحصاءات وتخزينها وتحليلها واسترجاعها وعرضها ونشرها واستخدام تقنيات الحاسبة الالكترونية في الاضطلاع بهذه الانشطة .

٣٠ - كما تقوم الأمانة العامة بتوفير الخدمات القانونية ، بما في ذلك وضع المبادئ التوجيهية وصياغة الآراء والاحكام وتوفير المشورة القانونية . وتضطلع الأمانة العامة أيضا بمهام الوديع فيما يتعلق بالاتفاقات المودعة لدى الأمين العام وهي مسؤولة عن تسجيل ونشر المعاهدات والاتفاقات الدولية الاخرى .

٣١ - وأخيرا ، هناك الانشطة التنظيمية والادارية العامة ، مثل خدمات التخطيط والبرمجة والشؤون المالية وشؤون الموظفين والخدمات العامة التي تتيح للمنظمة الاضطلاع بمهامها .

٣٢ - وينبغي أن ينظر إلى أنشطة الامانة العامة في علاقتها بالبرامج الرئيسية المقترحة أدناه . وسوف تحاول الامانة العامة ، لدى إعداد الخطة المتوسطة الاجل ذاتها ، أن توضح بأكبر درجة ممكنة من الدقة وسيلة العمل التي تساعد المنظمة على أفضل وجه في تحقيق الاهداف الواردة في البرامج الرئيسية والبرامج ، والبرامج الفرعية . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أن يتم اختيار الادوات ووسائل العمل وتطبيقها بطريقة مرنة . ولا يمكن لاي خطة ، مهما بلغ حسن صياغتها ، أن تتنبأ بما يخبئه المستقبل ، وينبغي أن يسترشد تنفيذ الخطة المتوسطة الاجل المقبلة بروح نوايانا قدر استرشادها بنصوص البرامج والميزانيات .

جيم - هيكل الخطة المتوسطة الاجل

٣٣ - إذا أريد للخطة ، حسبما أشير اليه أعلاه ، أن تكون أداة ديناميكية لتعزيز المهام الاساسية للامم المتحدة ، فلا بد أن تكون مبسطة . فأولا ، ليس للتقسيم الحالي إلى "أجزاء" (سياسية وقانونية وانسانية وإعلامية واقتصادية واجتماعية) ، أي أهمية عملية ومن شأنه أن يعقد هيكل الخطة دون داع . ثانيا ، ينبغي تخفيض البرامج الرئيسية من حيث العدد وأن تتقيد بدرجة أوثق بالاهداف الاساسية للميثاق . وبالتالي ، سوف تشمل الخطة أربعة برامج رئيسية بدلا من ٣١ برنامجا في الخطة المتوسطة الاجل الحالية ، وذلك على النحو التالي :

(أ) السلم ، والامن ، ونزع السلاح ، وحق الشعوب في تقرير المصير ؛

(ب) القانون الدولي ، وحقوق الانسان ، والحريات الاساسية ؛

(ج) التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب ؛

(د) الإعلام والخدمات المشتركة .

٣٤ - وتنبثق جميع البرامج الرئيسية الاربعة مباشرة من ديباجة الميثاق ومادته الاولى ، وخاصة الفقرة الاخيرة منها التي تتعلق بعمل المنظمة ولا سيما قدرتها على أن تكون "مرجعا لتنسيق أعمال الامم وتوجيهها نحو ادراك هذه الغايات المشتركة" . وسوف تتضمن هذه البرامج الرئيسية الاربعة نحو ٤٠ برنامجا تعيد تصنيف البرامج الـ ١٤٨ الحالية .

٣٥ - ولا ينطوي هذا الهيكل المبسط الذي يضم عناصر أقل ، على تخفيض اجمالي لدور المنظمة بحال من الاحوال . بل على العكس من ذلك سوف يفضي المزيد من الوضوح في رسم أهدافه وتركيز أنشطته بقدر أكبر إلى تعزيز دور المنظمة وزيادة فعالية أدائها . كذلك ، فإن المقترحات المتعلقة ببرامج التعاون العالمي في الميدانيين الاقتصادي والاجتماعي سوف تراعي بوجه خاص مهام الوكالات المتخصصة الموضوعة وفقا للفصل التاسع من الميثاق .

٣٦ - ويتضمن الفرع التالي الولايات والبرامج والاولويات في الخطة المتوسطة الاجل المقبلة . ويرد أدناه عرض للمقترحات في هذا الصدد في إطار البرامج الرئيسية الاربعة الواردة في الفقرة ٣٣ .

ثانيا - الولايات والبرامج

٣٧ - أدت أعمال الامم المتحدة على مدى السنين إلى توسيع وتعميق مفهوم الامن الدولي . والطرق المؤدية إلى هذا الهدف كثيرة وتقودنا عبر ميادين شتى من ميادين السعي الإنساني . وقد أوضح المجتمع الدولي بشكل واسع ، عن طريق سلسلة من المقررات الرسمية البعيدة المدى التي اتخذت داخل الامم المتحدة ، الاتجاهات التي يرغب السير فيها . وترد في هذا الفرع تلك المقررات التي تأخذ شكل قرارات للجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تطلب اتخاذ إجراء من الامانة العامة خلال فترة الخطة .

ألف - السلم ، والامن ، ونزع السلاح ، وحق الشعوب في تقرير المصير

٣٨ - تمشيا مع المسؤولية الاولى لمجلس الامن في صون السلم والامن الدوليين ، فقد اشترك على مدى السنوات الاربعين الماضية في منع نشوب المنازعات واحتوائها وحلها . وقد استمر المجلس في الماضي القريب في الاضطلاع بحجم من الاعمال ضخم للغاية ، مخصصا

قدرا كبيرا من الاهتمام للحالات العاجلة . وحتى إذا أمكن حل بعض هذه المشاكل أو كلها بحلول التسعينات ، فمن الحكمة افتراض أن جدول أعمال المجلس سيظل مشحونا دائما .

٣٩ - وينبغي تعزيز قدرة المجلس على تناول جدول الاعمال ذلك بكفاءة وليس مجرد الحفاظ على هذه القدرة . وسوف تستمر الامانة العامة ، على وجه الخصوص ، في مساعدة المجلس على أن يطبّق بمرونة وتصميم الوسائل التي أفادت المنظمة في الماضي ، مثل إيفاد البعثات الخاصة ، ووزع قوات صيانة السلم ، والمساعي الحميدة التي يضطلع بها الامين العام .

٤٠ - وإلى جانب الجهود التي يبذلها مجلس الامن من أجل السلم ، سوف تستمر الاعمال المتعلقة بتحديد الاسلحة ونزع السلاح في المحافل الثنائية والمتعددة الاطراف . وقد تم التوصل إلى اتفاقات بين الدولتين الاقوى من الناحية العسكرية بروح من الاقتناع بعدم إمكان كسب حرب نووية ولا ينبغي خوضها على الإطلاق . ولابد أن توفر هذه الحقيقة ، وكذلك النتيجة التي ستتمخض عنها دورة الجمعية العامة الاستثنائية الثالثة المكرسة لنزع السلاح في عام ١٩٨٨ ، حافزا لإجراء مفاوضات بشأن تخفيض المزيد من الاسلحة النووية وعقد اتفاقات بشأن قضايا نزع السلاح الاخرى والانواع الاخرى من الاسلحة . ومن المهم مواصلة التقدم نحو عقد معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، وربما يصحبها إنشاء شبكة دولية لرصد الاهتزازات الارضية للتحقق من الامتثال لهذه المعاهدة ؛ وتشجيع إنشاء مناطق إقليمية خالية من الاسلحة النووية ؛ ووضع اتفاقية بشأن الاسلحة الكيميائية ؛ ومنع حدوث سباق تسلح في الفضاء الخارجي . وينبغي أن يستمر العمل أيضا في تعزيز التدابير الإقليمية الهادفة إلى دعم السلم ونزع السلاح ، بما في ذلك تحديد مناطق السلم والمناطق الخالية من الاسلحة النووية ، وكذلك تدابير بناء الثقة كتلك التدابير التي اعتمدها مؤتمر ستكهولم المعني بتدابير بناء الثقة والامن ونزع السلاح في أوروبا .

٤١ - وهناك قضايا دولية قليلة على درجة من التعقيد والخطورة الكامنة مثل الصراع العربي الإسرائيلي بما فيه القضية الفلسطينية ، وهي مسألة ظلت قيد النظر في الجمعية العامة ومجلس الامن لاكثر من ٤٠ سنة . وخلال هذه الفترة ، قامت الامم المتحدة كثيرا بدور رئيسي في مساعدة الاطراف على عقد اتفاقات مؤقتة ، وتنفيذ هذه الاتفاقات ، وتشجيع البحث عن تسوية شاملة وعادلة ودائمة ينبغي أن تستند ، كما يعتقد الامين العام ، إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) والحقوق

المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك الحق في تقرير المصير . وعلى مر السنين ، أعادت الجمعية العامة مرارا وتكرارا تأكيد حقوق الشعب الفلسطيني غير القابلة للتصرف ، واتخذت في عام ١٩٨٣ القرار ٥٨/٣٨ جيم الذي حددت فيه المبادئ التوجيهية لمؤتمر السلام الدولي المعني بالشرق الاوسط ودعت الامين العام إلى العمل على عقد المؤتمر . وقد بذل الامين العام وسيظل يبذل جهودا خاصة لتشجيع التوصل إلى تسوية سلمية للصراع العربي الإسرائيلي . وفي الوقت نفسه ، ينبغي أيضا بذل كل جهد ممكن لتوفير الإغاثة للاجئين الفلسطينيين الذين يعانون ، أكثر من غيرهم ، من نتائج هذا الصراع المأساوي .

٤٢ - وستواصل الامم المتحدة العمل من أجل القضاء على الفصل العنصري الذي يشكل انتهاكا لحقوق الإنسان على نطاق جماعي . وعبّرت الجمعية العامة بوضوح عن إرادة المجتمع الدولي ودعت إلى إلغاء قوانين الفصل العنصري ، وإنهاء أعمال القمع الداخلي ، والوقف الفوري لاعمال زعزعة الاستقرار الموجهة ضد دول خط المواجهة ، وإطلاق سراح السجناء السياسيين ورفع الحظر المفروض على بعض الافراد وعلى المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لآزانيا . والامر المهم أن الجمعية العامة دعت إلى إجراء حوار وطني فيما بين القادة الحقيقيين لشعب جنوب افريقيا بغرض إقامة مجتمع حر وديمقراطي وغير عنصري . وسوف تعمل الامم المتحدة من أجل تحقيق هذه الاهداف بالوسائل السلمية ، بما في ذلك تقديم المساعدة إلى ضحايا الفصل العنصري وتشجيع العمل الدولي الرامي إلى وضع نهاية لسياسات الفصل العنصري في الجنوب الافريقي .

٤٣ - وفي مجال العمل من أجل إنماء العلاقات الودية بين الامم على أساس احترام مبدأ التسوية في الحقوق بين الشعوب وحقها في تقرير المصير ، فإن إسهام الامم المتحدة في إنهاء الاستعمار يعد من بين أروع إنجازات المنظمة . غير أن إنجازات العقود الاربعة الماضية في كفالة الاحترام لحقوق الامم كبيرها وصغيرها وفي تقريب عملية إنهاء الاستعمار من ختامها ، لا يمكن أن تحجب الحقيقة الماثلة في أن الامم المتحدة مازال لها دور قيادي لتؤديه . ذلك أن مسؤوليات الامم المتحدة تجاه ما تبقى من أقاليم مستعمرة قليلة ، من بينها ناميبيا ، سوف تستمر حتى يتمكن سكان هذه الاقاليم من تقرير وضعهم في المستقبل بحرية . واسترشادا بالميثاق وبإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، سوف يستمر العمل من أجل إنهاء الاستعمار حتى يحقق كل إقليم خاضع للاستعمار الوضع الذي يختاره سكانه دون ضغط من أي نوع . وتحقيقا لذلك سوف تواصل الامانة العامة دعم أجهزة الامم المتحدة المعنية بالاقاليم

المشمولة بالوصاية والاقاليم غير المتمتعة بالحكم الذاتي فيما تقوم به من استعراض لامتثال الدول الاعضاء المسؤولة عن إدارة هذه الاقاليم لاحكام الميثاق والإعلان . وبينما ينبغي الاستمرار في إحراز تقدم كبير حتى يتم لشعوب الاقاليم كلها بلوغ حقها في تقرير المصير ، فإن ما حدث من تطورات في الماضي والحاضر يبين أن المسائل المتعلقة بإنهاء الاستعمار سوف تظل معروضة على الامم المتحدة حتى فترة طويلة من التسعينات .

باء - القانون الدولي ، وحقوق الإنسان ، والحريات الاساسية

٤٤ - عاونت الامم المتحدة خلال الاربعين سنة الماضية ، في الارض والبحر وفي الفضاء الخارجي ، في إنشاء شبكة قانونية لتنظيم مجموعة واسعة من الانشطة عبر الوطنية تضطلع بها الدول والشركات . وسوف يستمر خلال فترة الخطة قيام الامم المتحدة بإعداد الاتفاقات والاتفاقيات والإعلانات والمواثيق المبينة للقوانين والحقوق والواجبات الدولية . ذلك أن الامن الدولي بأوسع معانيه يتوقف بالدرجة الاساسية على احترام القانون الدولي والامتثال لاحكامه . والواقع أن كثيرا من برامج التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي في الخطة المتوسطة الاجل تستند إلى ما يرد فيها من صكوك وقواعد قانونية دولية . وتقود الامم المتحدة وستظل تقود عملية تطوير القانون الدولي العام والقانون التجاري الدولي ، ولاسيما عن طريق تضافر الجهود في ميدان توحيد وتنسيق القانون التجاري ، وصياغة قانون الجرائم المخلة بسلم الإنسانية وأمنها ، وحظر تجنيد المرتزقة واستخدامهم وتمويلهم وتدريبهم ، ووضع معايير تسوية المنازعات بين الدول بالوسائل السلمية وتعزيز حسن الجوار بينها . وينبغي إكمال الصكوك القائمة المنظمة للعلاقات الودية والتعاون فيما بين الدول ، وتعزيز الامن الدولي ، وتعريف العدوان ، من جملة أمور أخرى ، بالمزيد من تطوير القانون الدولي بشأن الإرهاب . وفي الوقت نفسه ، ينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تواصل العمل حيثما تستطيع لحل هذه المشكلة . وقد ناشدت الجمعية العامة جميع الدول التي لم تقم بذلك بعد أن تنظر في أن تصبح طرفا في الاتفاقيات الدولية القائمة والمتعلقة بشتى جوانب الإرهاب الدولي ، وأن تتقيد بها بدقة .

٤٥ - وسوف توفر المحيطات والبحار ، في العقد القادم وما بعده ، موارد أكبر مما توفره حاليا ، وسيستمر الاستخدام الاستراتيجي وأوجه الاستخدام الاخرى لهذه الموارد في النمو . وسوف تصبح القضايا الناشئة عن ممارسة الدول لولايتها البحرية

اكثر تعقيدا . وهناك تأييد دولي متزايد لاتفاقية الامم المتحدة التاريخية لقانون البحار ، مما يشير إلى احتمال دخولها حيز النفاذ خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل بوصفها النظام القانوني الجديد لاستخدام البحار ومواردها . وستواصل الامم المتحدة تولي مسؤولية مساعدة الدول فيما يترتب على تنفيذ الاتفاقية من آثار قانونية وسياسية واقتصادية وتقنية ، وفي وضع نهج متسق ومنتظم للنظام الجديد للمحيطات . ومن شأن ذلك أن يكفل لممارسات الدول الجارية والناشئة إعمالا لاحكام الاتفاقية أن تؤدي إلى التطبيق العالمي والمترابط للاتفاقية والتحقيق الكامل للفوائد التي ستستمد منها . وستنشأ مع الاتفاقية أنواع جديدة من المؤسسات لإدارة الموارد الدولية ولصون السلم والنظام في المحيطات مع مراعاة العدل والاتجاهات العملية التجارية .

٤٦ - وقد أسفر التعاون المتعدد الاطراف في الامم المتحدة في استكشاف الفضاء الخارجي واستخدامه في الاغراض السلمية حتى الآن عن وضع قانون دولي للفضاء . وينبغي للمنظمة أن تقوم في المستقبل ، بخلاف استمرار أعمالها لكفالة استخدام الفضاء الخارجي في الاغراض السلمية دون غيرها ، بتوفير محفل للتعاون المتعدد الاطراف في استخدام تكنولوجيا الفضاء لمنفعة الدول كافة .

٤٧ - وسوف يستمر برنامج الامم المتحدة لحقوق الإنسان في أن يكون مركز تنسيق فريد لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها عالميا . ومن بين أهدافه الاولى في الفترة المقبلة حث كل حكومة على التصديق على الصكوك الاساسية لحقوق الإنسان ، والوفاء بالالتزامات المنبثقة عنها - وهذا أمر بالغ الاهمية . وفي هذا الصدد ، يتعين على الهيئات الإشرافية الخاصة بالعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، والاتفاقيات المتعلقة بالتمييز العنصري والتعذيب والفصل العنصري ، أن تزيد من فعالية وأثر دور الرصد الذي تضطلع به . ومن المتوقع ، بشكل خاص ، أن تدخل اتفاقية بشأن حقوق الطفل واتفاقية بشأن حماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأسرهم حيز النفاذ . وفضلا عن ذلك ، ستواصل منظومة الامم المتحدة تحسين المعايير القائمة ومساعدة الحكومات في تنفيذها على الصعيد الوطني . وسوف يولى اهتمام خاص ، في هذه المساعي ، إلى القضاء على العنصرية وأشكال التمييز الاخرى ، ولاسيما الشكل المؤسسي المتمثل في الفصل العنصري . ويظل الكفاح ضد العنصرية على أكبر قدر من الاهمية . وسوف تعمل الانشطة والبرامج في إطار العقد الثاني لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري مرة أخرى على تركيز اهتمام المجتمع الدولي على ضرورة القضاء النهائي على هذا الشر الممعن في القدم . وسيواصل المقررون الخاصون والافرقة العاملة جهودهم لمنع حدوث انتهاكات

خطيرة لحقوق الإنسان في أقاليم أو بلدان معينة والقضاء على هذه الانتهاكات بغية استئصال ظواهر مثل حالات الاختفاء أو الإعدام التعسفي أو التعذيب ، وسيعملون على زيادة تطوير الآليات من أجل التدخل العاجل لإنقاذ الأرواح البشرية في مثل هذه الحالات . وسوف تحتفظ أعمال الأمم المتحدة لحماية الجماعات الضعيفة بشكل خاص من الانتهاكات مثل البيع القسري للأطفال والنساء أو استغلالهم جنسيا ، أو لتعزيز احترام حقوق السكان الأصليين والأقليات ، بما لها من أهمية . وينظر اليوم على نحو متزايد إلى حقوق الإنسان على أنها مترابطة ، ومن ثم سوف يولى اهتمام متزايد للحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، بما في ذلك الحق في التنمية . وهنا سوف يشكل احترام كرامة الإنسان الأساسية في عملية التنمية والمشاركة الشعبية الواسعة في طلب العدل والتقدم الاجتماعي مجالات مهمة جديدة .

٤٨ - ومن الأمور الأولى التي ينشغل بها برنامج حقوق الإنسان الوفاء بالشروط الأساسية التي تتيح للشعوب في أنحاء العالم أن تطالب بحقوقها المعترف بها دوليا وأن تدافع عنها . ومن ثم ، سوف يعمل برنامج قوي للإعلام على تركيز اهتمام الرأي العام العالمي على حقوق الإنسان الأساسية والحريات الأساسية . ويقترن بذلك قيام الأمم المتحدة بزيادة توفير خدماتها الاستشارية وبرامجها للمساعدة التقنية إلى الحكومات لمساعدتها في القليل على إنشاء هياكل أساسية وطنية لتعزيز حقوق الإنسان واحترامها . وبتوعية الشعوب بحقوقها المعلنة دوليا وبتطوير وتحسين آليات وطنية ودولية لحماية هذه الحقوق ، سوف نقترب خطوة أخرى نحو تحقيق رؤية الميثاق للاحترام العالمي لحقوق الإنسان .

جيم - التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب

٤٩ - عانت التنمية الدولية من نكسات خطيرة في الثمانينات . ففي الغالبية العظمى من البلدان النامية زاد الناتج ببطء وازدادت أعباء الدين وتدهورت معدلات التبادل التجاري ، وكانت النتيجة أن أصبح دخل الفرد دون مستوى ١٩٨٠ ، وساءت أحوال الكثيرين بدلا من أن تتحسن . وأصبح التقدم الاجتماعي الذي تحقق بعناء مهددا نظرا لأن عملية التكيّف طفت على التنمية إلى حد كبير . وبالنسبة للبلدان المتقدمة النمو ذات الاقتصاد السوقي ، اقترنت معدلات النمو المتواضعة باختلالات متزايدة . وعلى الرغم من وجود التزام أقوى بالتعاون المتبادل ، لم تؤد بعد المحصلة الإجمالية لنتائج جهودها الفردية والجماعية إلى توفير أساس لنمو عالمي قوي يمكن تقاسمه على نطاق

واسع . وعرفت البلدان الاشتراكية أن هناك حدودا للتنمية الواسعة وسلمت بضرورة إجراء بعض التعديلات الهيكلية الاساسية . وأخذت قضايا التنمية الاجتماعية والبيئية تتضح بتركيز متزايد ، ولكن لم ينجح إدماج هذه القضايا ، في ظل مناخ من الازمة والقيود الاقتصادية ، إدماجا كاملا في السياسات الإنمائية الوطنية والدولية . ومع اتساع الفوارق والاختلالات ، أصبح الاقتصاد العالمي بأسره يتميّز باضطرابات وشكوك تبعث على الانزعاج وتلقي بظلها على احتمالات التنمية . وسوف يتطلب الامر في التسعينات بذل جهود رئيسية لتحقيق نمو اقتصادي عالمي صحي ، مع ضمان أن يتقاسم الجميع فوائده .

٥٠ - وسوف يواجه التوازن الايكولوجي على الارض ، في السنوات القادمة ، تحديات من جميع الجوانب . وسوف يزداد التصحر وإزالة الاشجار والتهديد بالتلوث الوطني وعبر الوطني ما لم يترجم إدراكنا للترابط القائم بين الموارد والتنمية والبيئة والسكان إلى سياسات موضوعة بشكل جيد للتنمية الوطنية والدولية . كذلك فإن زيادة الفقر والاستهلاك الزائد يهددان استقرار البيئة . وسوف يشكل النمو المتوازن والاستهلاك الرشيد وإشباع الحاجات الاساسية عناصر لا غنى عنها لتنمية متواصلة في التسعينات .

٥١ - وللامم المتحدة دور من شقين في معالجة القضايا المتصلة بالتعاون الاقتصادي الدولي والتنمية . فهي توفّر محفلا عالميا للنظر في القضايا التي تشغل بال الدول الاعضاء ، وللتحديد والتحليل المبكرين للمشاكل الناشئة ولتنسيق أعمال الدول . وتوفر الامم المتحدة أيضا إطارا متعدد الاطراف لدعم جهود التنمية الوطنية ، ولا سيما من خلال أنشطتها التنفيذية من أجل التنمية . وثمة شرط أساسي في جميع هذه الجهود هو التعاون الوثيق مع جميع الهيئات ذات الصلة في منظومة الامم المتحدة .

٥٢ - وللجان الإقليمية دور حيوي في أعمال المنظمة . نظرا لازدياد أهمية النهج الإقليمية في معالجة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية المتمايزة ، ولانها تشكل أساسا لتنسيق الاعمال بين الدول الاعضاء في مواجهة الاتجاهات العالمية المزعزعة للاستقرار .

٥٣ - وينبغي أن تتواصل الجهود من أجل تعزيز التعاون بين الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية الاخرى والمنظمات غير الحكومية ولتعبئة الدعم الشعبي والمشاركة الشعبية في الانشطة التي تضطلع بها منظومة الامم المتحدة في الميدان الاقتصادي والاجتماعي .

٥٤ - وينبغي أن تستنير أنشطة المنظمة بإدراك حقيقي بأن جميع مشاكل التنمية ما هي إلا أوجه مختلفة لحقيقة واحدة . هي أن هذه المشاكل تشكل تهديدا لجميع البلدان وان المشاكل ملحة . ولا بد لمنظومة الامم المتحدة في العقد القادم أن توفر الحافز والمحفل والقيادة الفكرية لجهود متضافرة من أجل وضع إطار اقتصادي عالمي لكفالة التنمية والنمو لجميع البلدان .

٥٥ - ويجسّد الإعلان وبرنامج العمل المتعلقان بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد وميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، التطلعات إلى نمط من العلاقات الاقتصادية أكثر عدلا وإنصافا ، كما يوفران مبادئ توجيهية مهمة .

٥٦ - ويوفّر استعراض وتقييم تنفيذ الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الامم المتحدة الانمائي الثالث في منتصف المدة والوثيقة الختامية ، للدورة السابعة لمؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية ، عمليات تقييم مهمة ومتفق عليها للعناصر المعقدة التي تتسبب في الحالة الراهنة . وتوصل المؤتمر ، بالإضافة إلى ذلك ، إلى تفاهم واسع بشأن حاجة جميع البلدان إلى تنفيذ تدابير تتعلق بالسياسة العامة على الصعيدين الوطني والدولي من أجل تحسين البيئة اللازمة لتحقيق تنمية معجلة وقابلة للإدامة ، وتصلح لأن تكون دليلا أساسيا لانشطة الامم المتحدة .

٥٧ - وستنظر الجمعية العامة في إمكانية اتخاذ إجراء إضافي لتقييم الاستراتيجية الإنمائية الدولية وإعداد استراتيجية للتسعينات . وسوف يوفر ذلك فرصة مهمة لتجديد الحوار بشأن قضايا التنمية من أجل التوصل إلى اتفاق يتعلق بالعمل التعاوني ويأخذ في الاعتبار مصالح جميع المعنيين بالامر .

٥٨ - وهناك قضايا معينة ذات أهمية عاجلة وملحة وتتطلب اهتماما خاصا . ذلك ان الدين الخارجي يشكل ، من حيث طبيعته الراهنة ومداه ، تهديدا للاستقرار الاقتصادي والاجتماعي والسياسي ويمثل عقبة رئيسية في طريق الجهود التي تبذلها البلدان النامية للانتعاش الاقتصادي والتنمية الطويلة الاجل . ويحتاج الامر إلى بذل جهود متزايدة للاهتداء إلى حل دائم ومنصف ويحظى باتفاق متبادل لمشكلة الديون في البلدان النامية . وينبغي أن تستند الجهود إلى قاعدة عريضة وأن تسفر عن استراتيجية موجهة نحو النمو والتنمية وتراعي مصالح البلدان الدائنة والمدينة والمؤسسات المالية الدولية الخاصة والمتعددة الاطراف . وستواصل الامم المتحدة إبقاء هذه المسالة قيد الاستعراض ، وستحتل إجراءات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي موقع القلب في هذه الجهود .

٥٩ - وتمثل التجارة الدولية عاملا مهما لحفز التنمية ونمو الاقتصاد العالمي ، وستظل في بؤرة اهتمامنا . ومن شأن الاختتام الناجح لجولة أوروغواي للاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة في إزالة الحواجز التعريفية وغير التعريفية في جميع أوجه التجارة ، ولا سيما التجارة الزراعية ، أن يهيئ مهاما جديدة للأمم المتحدة . وفيما يتعلق بالسلع الاساسي ، ينبغي بذل كل جهد ممكن لتشغيل صندوق مشترك ذي جدوى ، والتوصل إلى اتفاقات إضافية بشأن السلع الاساسية ، واتباع استراتيجية التنوع عموما ، فضلا عن قيام البلدان النامية بتجهيز وتسويق السلع الاساسية . وينبغي أيضا تعزيز الجهود المبذولة لتحسين آليات التمويل التعويضي . وفي الوقت نفسه ، ستواصل منظومة الامم المتحدة إسداء المشورة التقنية والمساعدة للحكومات في جهودها لتعزيز النظام المتعدد الاطراف ، ووقف النزعة الحمائية وعكس مسارها ، وإزالة التشوهات من التجارة ، وتحسين سبل الوصول إلى الاسواق .

٦٠ - ولابد أن يكون تشجيع الاعتماد الجماعي على النفس فيما بين البلدان النامية جزءا لا يتجزأ من جهود التنمية . وللأمم المتحدة دور مهم تؤديه في دعم التعاون فيما بين البلدان النامية ، ولا سيما عن طريق الابحاث وتحليل السياسات للمساعدة في تحديد الفرص المجدية اقتصاديا .

٦١ - كذلك ، فإن الحالة الحرجة في افريقيا التي تشمل غالبية أقل البلدان نموا ، سوف تستمر في أن تكون مصدر قلق كبير للأمم المتحدة في العقد القادم . وينبغي للاستعراض والتقييم في منتصف المدة وكذلك القرارات اللاحقة المتعلقة ببرنامج عمل الامم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، أن تعمل على تعزيز التزام البلدان الافريقية المتبادل بتوفير الإطار اللازم لبدء برامج طويلة الاجل من أجل التنمية الاجتماعية - الاقتصادية والنمو القائمين على الدعم الذاتي ، والتزام المجتمع الدولي بمساعدة افريقيا في تحقيق هذا الهدف .

٦٢ - وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تكريس اهتمام كامل ، لا سيما عن طريق الانشطة التنفيذية ، للمحنة الاقتصادية لأقل البلدان نموا في كل مكان ، وللبلدان النامية غير الساحلية والجزرية . وينبغي لمؤتمر الامم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نموا الذي سيعقد في عام ١٩٩٠ لاستعراض تنفيذ برنامج العمل الجديد الكبير للثمانينات لصالح أقل البلدان نموا ، ان يوفّر التوجيه لأعمال الامم المتحدة . ويتضح في هذه المرحلة أن الامر يتطلب جهودا متضافرة أخرى لتحويل اقتصادات هذه البلدان ولإرساء أساس سليم لتوفير أدنى مستويات مقبولة دوليا للتغذية والصحة

والنقل والاتصالات والإسكان والتعليم ، فضلا عن فرص العمل لجميع المواطنين ، ولا سيما الفقراء في الريف والحضر ، وإرساء الاسس اللازمة لتنمية قائمة على الدعم الذاتي .

٦٣ - ومن شأن استمرار تفشي الفقر في العالم الإخلال بالانسجام الاجتماعي والسلامة البيئية والامن الدولي . ولا بد أن تستمر الامم المتحدة في بذل قصارى جهدها لمساعدة الجهود الرامية إلى تقليص الفقر الذي يشكل القضاء عليه عنصرا حرجا في التنمية والتزاما أدبيا .

٦٤ - وسوف تكتسب القضايا الاجتماعية أهمية متزايدة بوصفها جزءا مكملا للاستراتيجية الإنمائية . ومن المرجح أن تتميز خطى النمو بالبطء ، الامر الذي يؤدي مع الحاجة المستمرة إلى التكيف الاقتصادي والحدود المفروضة على موارد الميزانية ، إلى إعاقة البحث عن حلول للمشاكل الاجتماعية الناشئة عن الركود أو الانتكاس الاقتصادي والبطالة المتزايدة والنقص في العمالة في كثير من أجزاء العالم . وحتى في ظل أوضاع النمو الاقتصادي ، لابد من إيلاء عناية خاصة لحماية رفاهية الفئات الضعيفة .

٦٥ - وقد وضعت استراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة للفترة الممتدة حتى عام ٢٠٠٠ جدول أعمال طموحا لإحداث تغييرات في المجتمع على امتداد العقد القادم لدفع المجتمع الدولي إلى التغلب على عدم المساواة بين الرجل والمرأة خلال جيل واحد بعد أن استمر لآلاف السنين . وسوف تكون فترة الخطة المتوسطة الأجل المقبلة حاسمة بالنسبة لتحقيق النجاح في هذا المسعى العالمي ، وذلك مع تحول التركيز من الجوانب القانونية للتمييز إلى إزالة العقبات أمام المساواة الواقعية عن طريق الاهتمام بالاهداف الثلاثة المترابطة لعقد الامم المتحدة للمرأة : المساواة ، والتنمية ، والسلم . وينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تواصل العمل المكثف من أجل تحديد الاسباب العميقة لعدم المساواة ودراسة ونشر التجارب الوطنية الناجحة في التغلب عليها ووضع قواعد وإجراءات دولية من شأنها تحقيق الاهداف الطموحة الموضوعة . وتقدم الخطة المتوسطة الاجل على نطاق المنظومة بشأن المرأة والتنمية والنهج المصاحبة لها في مجالي المساواة والسلم إطارا مفصلا للعمل .

٦٦ - والقضايا الاجتماعية ذات أهمية شاملة وتتطلب اهتماما خاصا . ومع أنه تم إحراز تقدم كبير خلال السنوات العشرين التي انقضت منذ صدور إعلان التقدم والتنمية في الميدان الاجتماعي ، فمازال هناك الكثير مما يتعين عمله . وقد اعتمد المجتمع الدولي في السنوات الاخيرة خططا دولية للعمل في ميادين الرفاه الاجتماعي والشيخوخة

والمعوقين والشباب . وقد رسمت هذه الصكوك الدولية برامج شاملة للعمل من الناحيتين الفنية والتنفيذية ، ليتسنى للدول بالاستناد اليها قياس جهودها ومدى تقدمها نحو تحسين الظروف الاجتماعية لفئات معينة . وعلى الصعيد الدولي ، ينبغي للامم المتحدة أن تسعى جاهدة من أجل تنفيذ التدابير الموضحة في هذه الصكوك الاساسية ، خاصة وأنها تتعلق بالمشاركة الكاملة والفعالة لجميع الفئات الاجتماعية في التنمية .

٦٧ - والقضاء على إساءة استعمال المخدرات أمر جوهري لرفاه جميع الشعوب ، وخاصة الشباب ، ولمكافحة الجريمة على الصعيد الدولي ، كما أنه ضروري أيضا في كثير من الحالات لامن الدول كل على حدة . وسوف تستمر في العقد القادم الجهود المبذولة الآن لمكافحة خطر المخدرات . وقد كان إعلان المؤتمر الدولي المعني بإساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، الذي صدر في عام ١٩٨٧ ، تعبيرا جديرا بالترحيب عن الإرادة السياسية للدول في مكافحة خطر المخدرات بجميع أشكاله . وسوف تقدم الامم المتحدة ، لدى صياغتها لبرامجها خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل ، توصيات عملية تستند إلى الإطار الذي يوفره المخطط الشامل المتعدد التخصصات للانشطة المقبلة في مكافحة إساءة استعمال المخدرات ، وسيكون الهدف النهائي هو تعزيز العمل والتعاون على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لإيجاد عالم خال من إساءة استعمال المخدرات .

٦٨ - وسيعقد مؤتمر الامم المتحدة الثامن لمنع الجريمة ومعاملة المجرمين في عام ١٩٩٠ . وسوف تساعد توصياته وسياساته واستنتاجاته بدرجة كبيرة الجهود المبذولة لخفض الجرائم وتشجيع إقامة العدل بمزيد من الكفاءة والفعالية ، كما ستشكل الاساس لعمل الامم المتحدة خلال فترة الخطة المتوسطة الاجل . وسوف يستفيد المؤتمر الثامن أيضا من تقييم نتائج خطة عمل ميلانو التي اعتمدها المؤتمر السابع .

٦٩ - وقد أعدت الوكالات المتخصصة بالتفصيل ، كل في مجال اختصاصها ، برامج مهمة للتنمية الاجتماعية . وعلى سبيل المثال ، يأخذ العقد العالمي للتنمية الثقافية (١٩٨٨-١٩٩٧) في الانطلاق تحت إشراف الامم المتحدة ومنظمة الامم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) . وتقوم منظمة العمل الدولية بإعداد برامج لمعالجة مسائل العمالة الخطيرة . وحددت منظمة الصحة العالمية هدف الصحة للجميع بحلول عام ٢٠٠٠ ، وتشكّل الاستراتيجية العالمية للوقاية من مرض متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) ومكافحته ، الاساس لبذل جهود على نطاق منظومة الامم المتحدة لاستئصال هذا المرض الذي بلغ أبعادا وبائية ويهدد بعواقب اقتصادية واجتماعية مدمرة . وستواصل الامم المتحدة دعمها الكامل لهذا العمل الذي لا غنى عنه .

٧٠ - والتنمية عملية متعددة الأوجه وتمس كل جانب من جوانب النشاط الإنساني . وفي حين حددت الأمم المتحدة مجالات معينة للعمل ، لابد من أن ينظر اليها باعتبارها جزءا من مجهود متكامل لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي لجميع الشعوب .

٧١ - وتقوم الأمم المتحدة بدور حاسم في تشجيع وحفز التعاون الدولي في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ، ولاسيما في البلدان النامية . ومن شأن استعراض تنفيذ برنامج عمل فيينا لتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في عام ١٩٩٠ أن يوفر مبادئ توجيهية لوضع استراتيجية تطلعية لإدماج العلم والتكنولوجيا في عملية التنمية وتعزيز القدرات المحلية للبلدان النامية . وسيساهم إبرام مدونة لقواعد السلوك في نقل التكنولوجيا إسهاما كبيرا في هذا الجهد .

٧٢ - وينبغي أن تستمر الجهود لرصد الاتجاهات والسياسات السكانية العالمية والاضطلاع بالأعمال التحضيرية لاستعراض وتقييم خطة العمل العالمية للسكان . وسوف يتطلب تنفيذ برامج عمل معينة تعاونا وثيقا مع الدول الأعضاء والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ، ومن بينها بصفة خاصة صندوق الأمم المتحدة للسكان ، بالاضافة إلى المنظمات الحكومية الدولية الأخرى والمنظمات غير الحكومية .

٧٣ - وقد اعتمد مؤتمر الأغذية العالمي في عام ١٩٧٤ الإعلان العالمي للقضاء على الجوع وسوء التغذية . وفي الآونة الأخيرة ، أكد إعلان بيجنغ مرة أخرى أن الحصول على الغذاء يمثل حقا من حقوق الإنسان ينبغي أن يدافع عنه المجتمع الدولي . ولاتزال قضايا الأغذية والزراعة ، بما في ذلك المشاكل المتصلة بالتنمية الريفية ، تحظى بمحور الاهتمام العالمي . وسوف تستمر منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة والصندوق الدولي للتنمية الزراعية وهيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة ، في التعاون في معالجة هذه القضايا . وينبغي أن تكون المعونة الغذائية المقدمة تحت إشراف برنامج الأغذية العالمي استجابة ليس للاحتياجات العاجلة فحسب ، ولكن أن تسهم أيضا في جهود التنمية الأطول أجلا .

٧٤ - وينبغي أن تتسارع خطى التصنيع في البلدان النامية . ومن شأن ذلك أن يمكّن البلدان النامية من المشاركة على نحو أوفى في الانتاج الصناعي العالمي والتجارة العالمية . وتضطلع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) بمسؤولية أساسية من أجل العمل على تحقيق الأهداف الواردة في إعلان وخطة عمل ليما بشأن التنمية والتعاون في الميدان الصناعي ، ولكن ذلك سيتطلب دعما من جميع كيانات المنظومة .

٧٥ - وسيساعد الاتفاق بشأن مدونة لقواعد سلوك الشركات عبر الوطنية على تهيئة بيئة تستطيع فيها البلدان منفردة أن تختار الاستفادة من هذه السمة المتزايدة الاهمية من سمات النشاط الاقتصادي الدولي . وفي الوقت نفسه ، ستستمر البرامج التقنية والقانونية في تقديم المساعدة إلى البلدان النامية للتعامل مع الشركات عبر الوطنية .

٧٦ - وينبغي لمنظومة الامم المتحدة أن تضع استراتيجيات مترابطة لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من موارد المياه والطاقة والموارد المعدنية . ولتحقيق ذلك ، يتعين أن تستفيد من التكنولوجيات الجديدة بما فيها تكنولوجيا الاستشعار من بعد وتكنولوجيا الحاسبات الالكترونية في البحث عن الموارد الطبيعية وتقييمها واستغلالها . وينبغي أن يقوم الامين العام ، بالتشاور مع اللجان الاقليمية ومؤسسات منظومة الامم المتحدة ، بصياغة مقترحات تتعلق بوضع استراتيجية شاملة لتنفيذ خطة عمل ماردل بلاتا بشأن تنمية الموارد المائية خلال العقد ١٩٩١ - ٢٠٠٠ .

٧٧ - والطاقة عنصر آخر لا غنى عنه في التنمية والنمو على السواء . ومن الضروري القيام بعمل دولي متضافر لتنمية موارد الطاقة وتحقيق استهلاك أكثر توازنا للطاقة على نطاق العالم مع التوسع في استخدام مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وثمة عوامل في البلدان النامية مثل نضوب خشب الوقود تترتب عليها آثار حرجة بالنسبة لرفاه شعوبها وآفاق التنمية والبيئة . لذلك ، ينبغي أن تقود الامم المتحدة عملا دوليا متضافرا لمعالجة هذه المشاكل ، ولا سيما من خلال تنفيذ برنامج عمل نيروبي لتنمية واستغلال مصادر الطاقة الجديدة والمتجددة . وفي الوقت نفسه ، ينبغي الاستمرار في عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في تطوير وتوسيع تدابير السلامة في توليد الطاقة النووية .

٧٨ - ويتعين أيضا أن تستمر الجهود المبذولة لتحسين الاوضاع السكنية ، ولا سيما بالنسبة للبليون نسمة من السكان الذين لا مأوى لهم على الاطلاق أو يقيمون في بيوت لا تصلح لسكنى البشر . وتهدف الاستراتيجية العالمية للمأوى حتى عام ٢٠٠٠ إلى توفير السكن الملائم للجميع بحلول نهاية القرن .

٧٩ - ومن الخدمات المركزية الهامة التي يمكن للامم المتحدة أن تقدمها لمساعدة الجهود الانمائية كلها ، تعزيز قدراتها الاحصائية والتحليلية الفريدة للقيام بعمليات الرصد والتنبؤ والتخطيط على نطاق العالم . ومن شأن ذلك أن يساعد البلدان

على مواجهة تحديات المستقبل وعلى وضع واستكمال معايير وتصنيفات ذات صلة . ومن الامور ذات الاهمية أيضا في هذا الشأن استمرار العمل في تحسين رسم الخرائط وتوحيد الاسماء الجغرافية . ويقوم برنامج الامم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة أيضا بدور حفاز في تحسين نظم الادارة العامة والمالية العامة من أجل التنمية ، ولا سيما في البلدان النامية .

٨٠ - والصلات بين مشاكل السلم والامن ونزع السلاح والتنمية والبيئة كثيرة ومتشعبة . ويمكن للدراسات التي تبحث طبيعة هذه العلاقات ، مثل نتائج المؤتمر الدولي المعني بالصلة بين نزع السلاك والتنمية واللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية ، فضلا عن عدد من الاتفاقات الدولية في هذا الميدان ، أن تساعد إلى حد بعيد في المزيد من دراسة هذه القضايا في العقد المقبل .

٨١ - وتم في الفترة الوجيزة نسبيا التي ارتفع فيها انذار الخطر بشأن التهديد التي تواجهه البيئة العالمية ، إحراز تقدم دولي لا بأس به . وقد زود المنظور البيئي حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها ، المجتمع الدولي بخطط مفصلة لمكافحة تدهور البيئة وتحقيق تنمية قابلة للإدامة . وأوضحت الحكومات أن بوسعها أن تجتمع للاتفاق على بعض التصورات المشتركة والاهداف والإجراءات الموصى بها لمواجهة هذا التحدي . وثمة مثال آخر على هذا الإحساس بالهدف المشترك ، هو اعتماد بروتوكول مونتريال في أيلول/ سبتمبر ١٩٨٧ بشأن المواد التي تستنفد طبقة الاوزون . ويحتاج الامر أيضا إلى اتخاذ إجراءات في حينها قبل فوات الاوان لتنفيذ خطة العمل لمكافحة التصحر من أجل وقف تدمير المزيد من الاراضي الصالحة للزراعة .

٨٢ - وقد قررت الجمعية العامة تحديد التسعينات عقدا دوليا للحد من الكوارث الطبيعية . وينبغي للمجتمع الدولي أن يعمل ، تحت رعاية الامم المتحدة ومن خلال إجراءات دولية متضافرة ، على زيادة التعاون للحد من الخسائر في الارواح وتلف الممتلكات والاضطراب الاقتصادي والاجتماعي نتيجة للكوارث الطبيعية ، ولا سيما في البلدان النامية . وفي الوقت نفسه ، من الضروري أن تحافظ المنظمة على قدرتها وأن تحسن هذه القدرة على تلبية احتياجات الذين يعانون من آثار الكوارث الطبيعية والكوارث التي من صنع الإنسان ؛ وذلك بطريقة مترابطة وفي الوقت المناسب .

٨٣ - والتعاون الدولي مطلوب لتشجيع قيام بيئة عالمية أكثر مواتاة للتنمية . غير أن التنمية في جوهرها تمثل تحديا وطنيا وتتحقق على الصعيد المحلي . لذلك ، فإن

الانشطة التنفيذية من أجل التنمية ذات أهمية حاسمة بالنسبة لعمل المنظمة في تعزيز قدرات البلدان المستفيدة على تخطيط وتنفيذ سياسات وبرامج إنمائية تتفق مع أهدافها وغاياتها .

٨٤ - والمؤسسات المالية الدولية فإطار حوارها المتركز على البلدان بشأن القضايا الاقتصادية ، والافرقة الاستشارية التابعة لهذه المؤسسات ، وبرنامج الامم المتحدة الإنمائي ، وهيئات الامم المتحدة المعنية الاخرى . والوكالات المتخصصة ، مؤهلة بالذات من خلال مساهماتها في عمليات البرمجة القطرية وأعمال التحضير لاجتماعات المائدة المستديرة ، لتقديم المشورة الفنية والدعم المالي بناء على طلب الحكومات .

٨٥ - وسيطلب إلى مؤسسة الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، وبرنامج الاغذية العالمي ، فضلا عن الصندوق الدولي للتنمية الزراعية ، الابقاء على مساهماتها في برامج وطنية معنية وتعزيز تلك المساهمات من خلال تقديم الدعم التقني والمادي وإسداء المشورة بشأن تنظيم الانشطة التنفيذية .

٨٦ - وسوف يجرى في إطار الانشطة التنفيذية من أجل التنمية إعداد مقترحات معينة تعكس على النحو الواجب الاهداف المتفق عليها في المحافل المؤسسية ، مع تكييفها بشكل مناسب لتتمشى مع الظروف الاقتصادية والثقافية والاجتماعية . وبهذه الطريقة ، يمكن تعزيز الروابط بين كل من المساهمة المعيارية والمساهمة التنفيذية لمنظومة الامم المتحدة في التنمية . ونظرا لأن الموارد المتاحة للامم المتحدة من أجل الانشطة التنفيذية محدودة نسبيا ، فسوف تتطلب ترجمة المبادئ التوجيهية المتفق عليها والمتعلقة بالسياسات إلى برامج فعالة الدعم الكامل من جميع البلدان ، مستفيدة ومانحة على السواء .

٨٧ - وباعتبار عدد الانشطة المستهدفة ، بما في ذلك تنفيذ شتى البرامج الموضحة أعلاه ، وعدد العوامل المشاركة في التنفيذ ، سواء منها الثنائية أو المتعددة الاطراف ، يصبح التنسيق موضع اعتبار رئيسي . وفي حين أن ذلك هو مسؤولية البلدان النامية على المستوى القطري بالدرجة الاولى ، ينبغي للامانة العامة أن تعمل جنبا إلى جنب مع الدول الاعضاء لدعم الجهود الرامية إلى تحسين تنسيق الانشطة التنفيذية ورصدها . ومن شأن الجهود الإضافية لضمان قيام منسقي الامم المتحدة المقيمين بعملهم بكفاءة ، بوصفهم ممثلي الامين العام وقادة الفرق التابعة لمنظومة الامم المتحدة على الصعيد القطري ، عملا بقرارات الجمعية العامة ذات الصلة ، أن تسهم في زيادة لكامل

الأعمال وتحسين تماسكها . ومن شأن ذلك أيضا أن يتيح إعداد استجابات متعددة التخصصات للقضايا المحددة والمتزايدة التعقيد . والمسؤوليات المسندة إلى المدير العام للتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ذات أهمية خاصة في هذا الشأن .

٨٨ - وبالمثل ، من الأهمية بمكان تعزيز الدور التمويلي والتنسيقي المركزي لبرنامج الأمم المتحدة الانمائي من أجل التعاون التقني الذي توفره منظومة الأمم المتحدة . وسوف يواصل البرنامج الإنمائي ، مع مؤسسات منظومة الأمم المتحدة الاخرى ، تعبئة المهارات والموارد اللازمة لتلبية احتياجات التعاون التقني ، بما في ذلك ما تقدمه البلدان النامية ذاتها ، تمشيا مع توصيات خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية . وينبغي للهيئات ذات الصلة في المنظومة ، في جميع ما تبذله من جهود ، أن تستفيد كل الاستفادة من أدوارها التي يدعم بعضها بعضا بوصفها مراكز للمعلومات الفنية والمشورة والخبرة ، وبوصفها وكالات ممولة ومنفذة .

دال - الإعلام والخدمات المشتركة

٨٩ - ودور الإعلام حاسم في كثير من الأنشطة التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة سعيا لتحقيق أهداف الميثاق . ومع الاعتراف بالدور الهام الذي تؤديه منظمة اليونسكو في هذا الميدان ، تساند الأمم المتحدة حرية تداول المعلومات ونشرها على نطاق أوسع وأكثر توازنا ، وتكفل تنوع مصادر الإعلام وحرية الوصول إلى المعلومات . وينبغي لمنظومة الأمم المتحدة ككل أن تتعاون بطريقة منسقة ، من خلال أجهزتها الإعلامية ، في ابراز صورة واقعية وأكثر شمولا لأنشطة منظومة الأمم المتحدة وامكانياتها في جميع ما تبذله من أعمال وفقا لمقاصد الميثاق ، مع التأكيد بصفة خاصة على تهيئة جو من الثقة وتقوية الاتجاهات المتعددة الأطراف وتعزيز الأنشطة الانمائية في منظومة الأمم المتحدة .

٩٠ - وبعد أن أولت الدول الأعضاء الأمر قدرا كبيرا من التفكير تقدمت بتوجيهات بشأن الطرق الكفيلة بجعل أداء الأمانة العامة أكثر كفاءة . وهكذا ، ستكون المنظمة وقت حلول التسعينات قد استكملت الاصلاحات البعيدة المدى في وحدات الأمانة العامة في القطاعات السياسية والاقتصادية والاجتماعية . وسوف تؤدي هذه التدابير إلى تحسين الأداء الإداري والمالي للأمانة العامة ، وما تقوم به من عمليات تخطيط وبرمجة وميزنة . وفضلا عن ذلك ، سوف يجري تنفيذ التغييرات التي أجرتها لجنة المجلس

الاقتصادي والاجتماعي الخاصة المعنية باجراء دراسة متعمقة لهيكل ووظائف الجهاز الحكومي الدولي للأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي .

٩١ - غير أنه مع امكان اجراء تحسينات على الدوام وهو أمر طبيعي وواضح ، فلا بد أن يكون أداء الأمانة العامة على نحو يبرر بشكل ثابت ثقة الدول الأعضاء . ويتوقف المزيد من كفاءة المنظمة أيضا وبصفة مؤكدة على التزام جميع الدول باحترام التزاماتها المالية بالكامل وعلى نحو فوري حسبما هو موضح في الميثاق . ويمكن أن يكون ذلك ميراثا مواتيا من الثمانينات الأمر الذي يسمح للتسعينات بأن تكون فترة للإبداع الإداري لا فترة للإصلاح الإداري - والاهتداء إلى سبل جديدة لتحسين توجيه موارد المنظمة نحو الانتقال إلى لا مركزية السلطة في تنظيم الشؤون المالية وشؤون الموظفين ، مع كفالة أن تكون المحاسبة على قدر المسؤولية بالشكل المناسب ؛ والاعتماد بدرجة أكبر على الخدمات الخارجية كلما كانت فعاليتها أكبر من حيث التكلفة ؛ والاستفادة بالطبع من التحسينات والابتكارات التكنولوجية في تنظيم المكاتب والاتصالات وخدمات المؤتمرات .

٩٢ - وسوف تستند الخطة المتوسطة الأجل على افتراض أن المنظمة ستكون بحلول التسعينات متحررة من الشكوك المتعلقة بالميزانية والنواحي المالية ، وانها ستحظى بالثقة الكاملة من جميع أعضائها ، وستؤدي أعمالها بكفاءة وفعالية . ومن الأمور الحيوية للمنظمة إذا أريد لها أن تظل على تلبيتها لحاجات الأعضاء ، الجهود المطردة لتوظيف واستبقاء خدمة مدنية دولية ذات كفاءة واستقلال ومتوازنة جغرافيا ، وتعكس المركز المتحسن للمرأة داخل الأمانة العامة . وينبغي أن تعكس شروط الخدمة بالنسبة للموظفين ما يضطلعون به من مسؤوليات .

٩٣ - وتوفير خدمات المؤتمرات عنصر جوهري في الأداء الكفء للأمم المتحدة ، وسوف تسعى الأمانة العامة إلى مواصلة تقديم هذه الخدمات بأكثر الطرق كفاءة وفعالية من حيث التكلفة . وستستمر الأمانة العامة أيضا في أن تعد للدول الأعضاء للموافقة مشاريع جداول المؤتمرات يتم فيها تخفيض الازدواجية والتداخل بين الاجتماعات التي تعالج مواضيع متماثلة ، إلى الحد الأدنى . ومع تخصيص موارد كافية لضمان توفير خدمات مؤتمرات مناسبة ، سوف يتم توفير هذه الخدمات مع الاحترام الواجب للمعاملة المتساوية لجميع لغات الأمم المتحدة الرسمية .

٩٤ - وعقب توحيد الهياكل الإدارية ذات الصلة في مكتب واحد ، سيجري المزيد من تحسين تكامل نظام تخطيط البرامج والميزنة ورصد وتقييم الاداء المنشأ وفقا للمبادئ التوجيهية للجمعية العامة ، وذلك بغية مساعدة الهيئات الحكومية الدولية ذات الصلة بمزيد من الكفاية على ضمان أن تكون برامج عمل المنظمة متناسبة ويكمل بعضها البعض ، ويتم تنفيذها حسب ولايات وأولويات الدول الاعضاء مع إيلاء أقصى اعتبار للكفاءة والفعالية . وينبغي التقيد بالكامل بالتحسينات والإيضاحات التي أدخلت مؤخرا على عملية الميزانية والاشراك الكامل للدول الاعضاء في مرحلة مبكرة للغاية في إعداد كل من الخطة المتوسطة الاجل والميزانية البرنامجية ، كما ينبغي استكمالها بالتنفيذ الكامل للاحكام الخاصة بوضع الاولويات من قِبَل الاجهزة الحكومية الدولية والواردة في الانظمة والقواعد التي تنظم تخطيط البرامج والجوانب البرنامجية للميزانية ورصد التنفيذ وأساليب التقييم . ومن شأن التوصل إلى اتفاق فيما بين الدول الاعضاء حول الانشطة ذات الاولوية أن يسهل إلى حد بعيد المزيد من التطورات المنهجية بشأن رصد انجاز النواتج وتقييم أهمية الانشطة التي تضطلع بها المنظمة وفعاليتها وأثرها ، والتنظيم الفعال والمنسق لهذه الانشطة . وأخيرا ، سيزداد التركيز خلال فترة الخطة المتوسطة الأجل على تعزيز مهام المراقبة في انفاق الموارد المالية النادرة الموضوعة تحت تصرف المنظمة ، وعلى التطبيق الاوفى لمبدأ محاسبة مديري البرامج المسؤولين بغض النظر عن مصدر الاموال الموضوعة تحت تصرفهم .

ثالثا - تعليقات على الاولويات

٩٥ - اثبتت المنظمة بما اتخذته من قرارات ومن خلال عملها اليومي ، ضمن مسعاها لتحقيق الاهداف الموضوعة في الميثاق على مدى السنين ، ارتباطا دائما ببعض المبادئ والمواضيع الرئيسية . وسيظل صون السلم والامن الدوليين ، ومتابعة نزع السلاح ، ولا سيما نزع السلاح النووي ، وتطوير القانون الدولي ، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية لجميع الشعوب ، وحماية حقوق الإنسان ، تمثل أولويات الامم المتحدة في السنوات المقبلة ، على نحو ما كانت عليه في الماضي . غير أن هذه الاولويات تكتسب معنى ومحتوى جديدين في التسعينات انعكاسا للظروف المتغيرة .

٩٦ - وقد أدت الضرورة الملحة لصون السلم والامن الدوليين إلى ابتكار أساليب ونهج جديدة في نشاط مكتب الامين العام وكذلك في أعمال مجلس الامن ووسائل صيانة السلم الموضوعة تحت تصرفه . إذ لا ينبغي الحفاظ على قدرة مجلس الامن على أداء مهامه فحسب وإنما لا بد من تعزيزها ، ولذلك اقترح الامين العام أن يكون باستطاعة مجلس

الامن أن يستخدم على نحو أوفى ، في المستقبل ، الامكانيات المتاحة في مدلول الميثاق ، بما في ذلك قوات صيانة السلم ، من أجل درء العنف وتسهيل حل المنازعات قبل وقوع الصراع المسلح . وعندما يتم تحديد حالة تنطوي على خطر كامن ، يمكن إيفاد بعثة لتقصي الحقائق على وجه السرعة للوقوف على تفاصيل المشكلة ولاشعار الاطراف بقلق الامم المتحدة ككل . ويمكن النظر أيضا في إنشاء مركز متعدد الاطراف للانذار النووي للتقليل من خطر تفسير أي اطلاق نووي غير مقصود تفسيرا خاطئا يؤدي إلى الهلاك ، أو الاحتمال الرهيب ، في المستقبل ، لاطلاق انفرادي من جانب الذين قد يتمكنون خفية من الوصول إلى أسلحة نووية .

٩٧ - وهناك أولوية أخرى للمنظمة وهي وجوب مواصلة أعمالها نحو التوصل إلى تسوية شاملة وعادلة ودائمة للنزاع العربي الاسرائيلي . وينبغي أن تستند مثل هذه التسوية إلى قراري مجلس الامن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ، وأن تأخذ في اعتبارها بالكامل الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني ، بما في ذلك حقه في تقرير المصير . وتحقيقا لذلك ، لا بد من أن يتواصل السعي من أجل عملية تفاوضية تجري تحت أشراف الامم المتحدة ويشترك فيها جميع أطراف النزاع .

٩٨ - واتخاذ اجراءات في حينها أمر ضروري لوضع حد للمأساة المستمرة في الجنوب الافريقي . وقد ناشد الامين العام جميع الدول الاعضاء استخدام نفوذها من أجل إنماء التقدم الاجتماعي والاقتصادي في ظل من الحرية في انحاء المنطقة . ولا يمكن أن يتحقق ذلك بالقدر الكافي إلا إذا توارى الفصل العنصري ، وإلا إذا احترمت حقوق الإنسان لجميع سكان جنوب افريقيا وسكان المنطقة ككل ، وإلا إذا سمح لشعب ناميبيا بأن يتمتع بحقه في الحرية والاستقلال . ويتطلب الامر اجراء متضافرا من جانب المجتمع الدولي لتحقيق هذه الاهداف .

٩٩ - وينبغي للمنظمة أن تواصل أيضا اعطاء أولوية عالية لاعمال أجهزة نزع السلاح التابعة لها . وفي حين تتمثل المهمة الرئيسية في توفير محفل لمفاوضات متعددة الاطراف ووضع اتفاقات واتفاقيات بشأن تحديد الاسلحة ونزع السلاح ، سوف تواصل الامم المتحدة الاضطلاع بأبحاثها والترويج لها في جميع جوانب تحديد الاسلحة ونزع السلاح النووي والتقليدي .

١٠٠ - وهناك تهديدات أخرى يتعرض لها السلم والامن الدوليان ويتعذر احتواؤها من قِبَل الدول إذا عملت بمفردها . ذلك أن الامم المتحدة ووكالاتها المتخصصة تتيح

المحفل الأول للعمل المتعدد الأطراف في مجال المهام ذات الأولوية المتعلقة بوضع القيود القانونية الدولية والتنسيق بين أعمال أعضائها لمكافحة كوارث مثل الارهاب الدولي والاتجار غير المشروع بالمخدرات .

١٠١ - والواقع أن وضع قواعد قانونية تنظم العلاقات بين الدول سيستمر في أن يكون موضع تركيز رئيسي في نشاط الامم المتحدة . وسوف يحتفظ تأييد حكم القانون في الشؤون الدولية وتعزيزه وتوحيده ، وعقد اتفاقات دولية والتشجيع على التمسك بها ، والتطوير والتدوين التدريجيان للقانون الدولي ، وتنسيق القانون التجاري الدولي ، بما لها من أهمية رئيسية في أعمال المنظمة .

١٠٢ - ويجب أن تشكل أعمال الامم المتحدة جزءا من مجهود أكبر لتعزيز رفاه جميع الشعوب . وتحقيقا لهذه الغاية ، ينبغي أن يظل التعاون الدولي من أجل التنمية في صدارة أهداف المنظمة . إن الجوع والفقر والمرض والآمال غير المحققة والامكانات المهدرة هي بلاء يصيب أشد الناس فقرا في العالم إلا أن آثاره تصيب البشرية جمعاء . ويجب أن يُفضي الاستقلال السياسي الذي تحقق في الستينات والسبعينات إلى الاعتماد على الذات اقتصاديا إذا أريد تحقيق الأماني المشروعة لجميع الشعوب في مستويات معيشة أفضل في جو من الحرية أفسح . وسوف يتطلب ذلك بيئة اقتصادية دولية تساعد على تحقيق التنمية واصلاح أوجه الاختلال الراهنة . وإن إعداد وتنفيذ استراتيجية انمائية دولية جديدة يمكن أن يوفر فرصة قيّمة للدول الاعضاء كي تتفق على أنسب النهج الاستراتيجية تجاه التنمية في العقد القادم . ويجب أن يكون أحد الأهداف الأساسية في هذا المجال هو ادماج جميع قطاعات السكان ، ولا سيما النساء ، في عملية التنمية .

١٠٣ - وينبغي تعزيز قدرة البلدان النامية على تخطيط وتنفيذ السياسات والبرامج الإنمائية وفقا لاهدافها وغاياتها . وسوف يتطلب ذلك ، فيما يتطلب ، بذل جهود رئيسية في مجال تنمية الموارد البشرية . ويمكن للانشطة التنفيذية أن تؤدي دورا حيويا في هذا الصدد ولا بد أن يستمر البحث من أجل زيادة الاتساق والفعالية .

١٠٤ - ويجب توفير موارد كافية لدعم جهود البلدان النامية . ويمكن أن تكون إحدى الخطوات الهامة في ذلك الاتجاه حل أزمة الديون الخارجية ، وسوف تقوم الامم المتحدة بدورها في البحث عن حلول لها . وفيما يتعلق بالتجارة ، ستوفر المنظومة محفلا للمفاوضات الرامية إلى إيجاد نظام تجاري متعدد الأطراف أكثر انفتاحا وقدرة على البقاء والاستمرار ، وهو أمر ضروري لتعزيز النمو والتنمية . وهناك حاجة بصفة خاصة

إلى مساعدة البلدان المعتمدة على السلع الاساسية في تحقيق أوضاع تجارية مستقرة ويمكن التنبوء بها ، بما في ذلك تجنب التقلبات المفرطة في الاسعار والبحث عن حلول طويلة الاجل لمشاكل السلع الاساسية عن طريق التنويع .

١٠٥ - وينبغي للمنظمة أن تحتفظ بقدرتها وأن تعزز هذه القدرة على تلبية حاجات عاجلة معينة . ومن المهمات الحيوية الاستمرار في معالجة الحالة الحرجة في افريقيا . ولا بد من متابعة العمل خلال العقد المقبل لعكس اتجاه الهبوط الاقتصادي في القارة ، وتنمية هياكلها الاقتصادية والاجتماعية الاساسية وتشجيع التعاون الإقليمي ودون الإقليمي ، ومعالجة مشاكل الجفاف والتصحّر ، ومن ثم إيجاد أساس لتنمية مطردة تقوم على الاعتماد على الذات . كذلك ينبغي أن تواصل المنظمة إيلاء اهتمام خاص لمشاكل أقل البلدان نموا .

١٠٦ - وتقليص الفقر أمر ضروري . وسوف يتطلب نهجا متضافرا من جانب منظومة الامم المتحدة ، بما في ذلك اللجان الإقليمية ، بالتعاون مع الحكومات المعنية .

١٠٧ - وسوف تكون الحاجة إلى ضمان تنمية قابلة للإدامة تتضمن حفظ التوازن الايكولوجي في الارض ، موضوعا من الموضوعات الرئيسية في العقود القادمة . وعلى الامم المتحدة أن تستحدث ، بدعم من كل البلدان ، منهجيات للاضطلاع ببرامج وأنشطة عملية تحقيقا لذلك .

١٠٨ - وتبقى التنمية الاجتماعية أحد الاهداف الرئيسية للمنظمة ، وهي تسهم في الجهد الإنمائي الشامل وتستفيد منه . ويجب على الحكومات أن تواصل السعي ، مسترشدة بالاتفاقات التي تم التوصل إليها في الامم المتحدة ، إلى إقامة عدل اجتماعي أكبر وتهيئة ظروف اجتماعية أفضل ، من أجل الفئات المحرومة والضعيفة على وجه الخصوص . ويتطلب ذلك ، من بين ما يتطلب ، تحسين الظروف الصحية والوقاية من المرض ومكافحته ، بما في ذلك متلازمة نقص المناعة المكتسب (الايدز) وتحقيق برنامج اليونيسيف للتحصين الشامل . وينبغي أيضا أن تلقى مكافحة إساءة استعمال المخدرات والاتجار غير المشروع بها ، أقصى قدر من العناية والدعم . ويتعين على الامم المتحدة ، فضلا عن المجتمع الدولي ككل ، أن يواصل مساعدة ودعم الجهود المبذولة لتحقيق هذه الاهداف . وفضلا عن ذلك ، فإن النهوض بالمرأة سيظل يحظى بالاهتمام على سبيل الاولوية . بما في ذلك داخل الامانة العامة للامم المتحدة .

١٠٩ - وفي الوقت نفسه . تظل ممارسة الجميع لحقوق الإنسان الاساسية بحرية أكبر هدفا أساسيا من أهداف المنظمة . وقد أثمرت المفاوضات في الامم المتحدة ووكالاتها إلى درجة كبيرة في ارساء قواعد لسلوك الدول في معاملتها لمواطنيها دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين . والمطلوب الآن أن تسعى الحكومات بمزيد من العزم إلى التقيد بهذه المعايير . كما يجب أن يمثل القضاء على العنصرية والتمييز العنصري والتعصب الديني والتعذيب أولوية على الصعيدين الوطني والدولي على السواء .

١١٠ - وستصبح الامم المتحدة في قيامها بالعمل كمركز لتنسيق أعمال الدول في مجال تحقيق هذه الاهداف ، آلية أكثر كفاءة وفعالية في هذا الصدد . وسيتوقف هذا التحسن في الكفاءة على نوعية الموظفين أكثر من توقفه على عددهم ، ومن شأنه أن يحفز المزيد من ثقة الحكومات وشعوب العالم في الامم المتحدة . وفي الوقت نفسه . فإن فعالية أي منظمة في تحقيق أهدافها النهائية تدخل في نطاق مسؤولية أعضائها . وكلما عظمت المهمة المطلوب أداؤها ، ازدادت قوة الالتزام اللازم لتنفيذها وبدون قيام الحكومات بأعمال متضافرة ومشتركة ، لا يمكن تحقيق صون السلم والامن الدوليين عن طريق منع الاخطار التي تهدد السلم وازالتها ، وعن طريق وضع قواعد دولية للسلوك ، وعن طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعية والدفاع عن حقوق الإنسان الفردية . والامم المتحدة هي المحفل المناسب للنظر في هذه الاجراءات .

١١١ - إن فترة انشغال الامم المتحدة الشديد بادائها الداخلي في منتصف وأواخر الثمانينات ، تسفر الآن عن منظمة أقوى وأكثر كفاءة . إلا أن مشاكل العالم الحقيقية توجد خارج هذه الجدران ، وهي أيضا المشاكل التي يجب أن تحظى بالاهتمام العاجل من المجتمع الدولي في الاعمال المقبلة . والامم المتحدة في التسعينات ، إذ تنظر خارجا وقد تجدد نشاطها ، سوف تستخدم خبرتها ومرافقها في معالجة هذه المشاكل .

- - - - -